

دور العلماء في تعزيز مدلول المواطنة الصالحة مفهوما وتطبيقا

جمال عبد الكريم

أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة زيان عاشور – الجلفة –

مقدمة:

أن للمواطنة في الإسلام مفهوم سياسي ومدني، لذلك حققت المواطنة في الإسلام توازنا في المجتمع، على الرغم من التنوع العرقي والديني والثقافي، بينما سارت المواطنة في المجتمعات الأخرى نحو الصراع العرقي والديني والثقافي، ولا تتعارض المواطنة في الفكر الإسلامي مع الولاء للأمة الإسلامية ووحدها، لأن المواطنة مفهوم إنساني لا عنصري في المنظور الإسلامي

تستوعب جميع المواطنين في دياره دون إهدار حقوق الأقليات غير المسلمة أو المسلمة، أساسها الحرية وعدم استبداد الحاكم، مع توافر المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو المذهب أو العرق، بوجود نظام سياسي إسلامي لخدمة الجميع ونظام قانوني لمعرفة حقوق الإنسان المواطن وواجباته، ونظام اجتماعي يعتمد على حب الوطن، ومراعاة السلوك العملي المعبر عن احترام حقوق الوطن على أبنائه .

ولاريب أن التأصيل الشرعي لمفهوم المواطنة ينبع من وحدة الأصل الإنساني والنزعة الفطرية الإنسانية، فكل الناس سواء في أصلهم وجنسهم وميولهم الفطرية التي تقتضي التمسك بالوطن وحب المنتمين إليه.¹

كما أن الوطن وعاء المواطنة، والمصالح مشتركة آمالاً وألاماً، ثم إن الميل للوطن بالمعنى الإقليمي الضيق لا يمنع من الميل للأمة المتحدة في أفكارها وعقيدتها وهذا يتطلب التعاون الدائم لتحقيق تلك الغاية، فهي أمة واحدة خالدة على مدى التاريخ، لا تفرقها المصالح الضيقة ولا تفكك روابطها الجامعة القضايا الجانبية، فكان المصطلح الإسلامي هو التعبير بالأمة الواحدة وليس بالشعب الواحد .

أن النموذج الأول للمواطنة هي «صحيفة المدينة»، التي أرست مبدأ المواطنة قبل ظهور مفهوم الدولة الإقليمية المعاصرة، في تصور للمواطنة دستوريا وجغرافيا وقانونيا واجتماعيا وقضائيا وسياسيا وإعلاميا وثقافيا، يعتمد على مبدأ وحدة الإنسانية وتكريم كل نفس بشرية من غير إلحاق أي غبن أو ظلم أو مساس بأحد، مسلما كان أو غير مسلم، في تساوي بين الأقليات في الحقوق والواجبات لتحقيق الاندماج الشامل وإقامة وحدة وطنية صلبة، تقوم على الولاء والإخلاص للدولة والوطن، وحب الأرض والأخرين الذين يعيشون مع المسلمين، والدفاع عن الوطن، واحترام نظام الدولة ودستورها، لان ذلك يحقق الأمن الاجتماعي وممارسة الحريات ويحفظ نظام التعامل.²

ولا غرو أن موضوع المواطنة يأخذ أهمية مضاعفة في عصر التحولات نظرا لتفاقم تهديدات الوحدة المجتمعية في عدد من الدول، نتيجة ما تطرحه العولمة من إشكالات بعد تراكمات متسارعة من المتغيرات الإقليمية والعالمية، لعل أخطرهما ما يهدد كيان الدولة والمجتمع معا، من انبعاث الحركات الفكرية ذات الأبعاد الايدولوجيا التي تغزو الهوية والثقافة والدين، بشكل مُمنهج ومدروس مسبقا .

وما أحوج دولنا العربية اليوم إلي فكرة المواطنة التي يتطلع لها الإنسان العربي لإكتساب حق المواطنة فكرا وممارسة، سلوكا وثقافة.

وغنى عن القول أن المواطنة في المفهوم الإسلامي تركز إلى قيم الإسلام التي تحدّد الحقوق والواجبات المتبادلة في مختلف الدوائر فإن كان مواطنو المجتمع كلهم مسلمين، فالأمر واضح في تساويهم في الحقوق والواجبات المتبادلة بينهم وبين دولتهم، وإن كان في المجتمع أقلية غير مسلمة فمن حق هذه الأقلية التمتع بحقوق المواطنة وفق القيم الإسلامية التي تحمي حرياتهم الدينية ومصالحهم المادية والسياسية دون غبن أو جور، وقد شهد التاريخ بالموقع المتميز للأقليات في المجتمع الإسلامي، بل إن الملاحظ أنّ حقوق المسلمين في مجتمعات كثيرة في تاريخهم قيّدت أو صودرت خلافاً لحقوق غير المسلمين. وإنّ الشريعة الإسلامية الغراء بصلاحياتها لكلّ زمان ومكان وبمعالجتها كافة القضايا في مختلف المجالات، جاءت لتقرّر مفهوم المواطنة الذي يعيش تحت سقفة الجميع من كلّ الملل والنحل، وتؤكد أنّ الإسلام دين للعالمين جميعاً، يمكن تحت ظلّ دولته أن يعيش الناس في مواطنة يعترفون بها، أساسها العدل والأمن والاحترام المتبادل بين جميع المواطنين ..

وخير نموذج لهذه الدولة، هو ذلك المجتمع الإسلامي الذي نشأ في المدينة المنورة عند قدوم النبي الله صلى الله عليه وآله وسلم مهاجراً إليها من مكة المكرمة وكتب دستوراً لهذه الدولة عُرف بصحيفة المدينة المنورة، نص فيه على مجموعة قواعد ومبادئ يلتزم بها جميع من يعيش على أرض المدينة أي على أرض الدولة سواء كان من المسلمين أو غير المسلمين .

ثم إن هناك صفحات مشرقة من النصوص الإسلامية، والمواقف الثابتة للنبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين، ثم للائمة الأعلام من بعدهم، في حسن تعاملهم مع غير المسلمين داخل المجتمع الإسلامي.³

فهذا شيخ الإسلام ابن تيمية، يضرب أروع مثل لتطبيق مبدأ المواطنة، والحفاظ على أخوة الوطن الواحد، لا فرق فيه بين مسلم وغير مسلم، وذلك عندما أُسر عدد من المسلمين وغير المسلمين عند ملك التتار، فكتب رسالة لملك قبرص يشرح له موقفا حدث له مع ملك التتار عندما أُسر عنده مجموعة من أبناء الوطن، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية لملك قبرص المسيحي: (نحن قوم نحب الخير لكل أحد، ونحب أن يجمع الله لكم خير الدنيا والآخرة؛ أعظم ما عبد الله به: نصيحة خلقه... وقد عرف النصارى كلهم أنني لما خاطبت التتار في إطلاق الأسرى، وأطلقهم (غازان) فسمح بإطلاق المسلمين. قال لي: لكن معنا نصارى أخذناهم من القدس فهؤلاء لا يطلقون، فقلت له: بل جميع من معك من اليهود والنصارى الذين هم أهل ذمّتنا، فإننا نَفْتَكُهُمْ، ولا ندع أسيراً من أهل المِلَّة ولا من أهل الذمة، وأطلقنا من النصارى من شاء الله، فهذا عملنا إحساننا، والجزاء عند الله).

وإذا كان الفكر الإسلامي قد رفع أولوية الأمة، وأقرها انطلاقاً من الالتزام بالدعوة والدفاع عن كيان الأمة، فإنه التزم في الوقت نفسه بحقيقة التوازن الذي يجب أن يتحقق بين الفرد والجماعة، توازن جلب المصالح ودرء المفاسد

وأما التسوية لفكرة تقسيم الدنيا إلى دارين (دار الإسلام، ودار الحرب) فهذا لا يطرح في الوقت الحاضر، ولا يستقيم القول به أبداً، فليس معنى دار الحرب ودار الإسلام أنهما في حالة عدا وخصام مستمر، وإنما المقصود هو وجود الأمن والسلام، أو عدم وجوده، ثم إن هذا التقسيم مبني على أساس الواقع، لا على أساس الشرع، ومن محض صنيع الفقهاء في القرن الثاني الهجري، وانه من أجل ترتيب بعض الأحكام الشرعية في المعاملات ونحوها، وإن الحرب هي السبب في هذا التقسيم، فهو تقسيم طارئ بسبب قيام حالة الحرب أو الحرب نفسها، فهو ينتهي بانتهاء الأسباب التي دعت إليه، والحقيقة أن الدنيا بحسب الأصل هي دار واحدة .

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في الحاجة الماسة لمناقشة المواضيع التي تهدف إلى توضيح الفكر الإسلامي الصحيح في مجال التعايش الاجتماعي، وذكر الموروث الحضاري للأمة العربية والإسلامية، ضمن المنظومة التربوية والأخلاقية التي كانت ولا تزال المنهج الصحيح رغم اتهامات المفرضين وتأويل الجاهلين.

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور العلماء في تعزيز مفهوم المواطنة الصالحة مفهوماً وتطبيقاً، وذكر

مقوماتها الصحيحة، وكذا إبراز دور العلماء والباحثين في المؤسسات التعليمية مع التركيز على دور المجتمع المدني في تكريس المواطنة، وأخيرا نعالج

الدور التطبيقي لتعزيز المواطنة بذكر أنموذج ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي اعتمده الدولة الجزائرية .

المنهج المتبع في الدراسة : تم الاعتماد ضمن هذه الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي بغية التوصل إلى تحليل وتوضيح المنظور الفقهي لمدلول المواطنة من خلال استعراض أهم الأسس التي قامت عليها المواطنة الصالحة.

الإشكالية : حققت المواطنة في الإسلام توازنا في المجتمع، على الرغم من التنوع العرقي والديني والثقافي، لأن الوطن وعاء المواطنة، ما هي الأسس والضمانات التي تحقق تلك المواطنة

الصالحة، وما هو دور العلماء في تعزيز ذلك؟

المبحث الأول : مفهوم المواطنة الصالحة ومقوماتها

توصلت الشريعة الإسلامية منذ وجودها، إلى ما لم تصل إليه أحدث القوانين الوضعية الدولية أو الوطنية في موضوع مفهوم المواطنة، إلا أن تطور المجتمعات البشرية، وبخاصة بعد عصر التنظيم الدولي الحديث الذي أدى إلى تقنين بعض التشريعات الحديثة ضمن قوانين المجتمع الدولي المعاصر، لم يعبر عليها فقهاء الإسلام قديما، ولما كانت هذه القوانين والتفصيلات لا تخرج على القواعد العامة في الشريعة الإسلامية، فإن هذه القوانين قد جمعت بين الأحكام الشرعية الواردة في الشريعة الإسلامية والأحكام الواردة في تلك القوانين الدولية أو الوطنية منها.

المطلب الأول: تعريف المواطنة الصالحة

إن تحديد المفاهيم من بديهيات وأوليات المهام في البحث العلمي، لذا لا بد من توضيح المدلول اللغوي والاصطلاحي لمفهوم المواطنة وفق أحكام الشريعة الإسلامية على ضوء ما قرره الفقهاء، مع ذكر بعض التعريفات المعاصرة لمفهوم المواطنة الصالحة، حسب ما تقتضيه المصلحة العلمية .

أصل كلمة المواطنة في اللغة العربية مشتقة من وَطَنَ بالمكان وأُوطِنَ : أي أقام، وأُوطِنَهُ اتخذهُ وطناً ويُقال أُوطِنَ فلانٌ أرضاً كذا وكذا أي اتخذها محلاً ومسكناً يُقيم فيها ، وأُوطِنْتُ الأرضَ ووطنتها توطيئاً . واستوطنها أي اتخذتها وطناً ، أما المُواطِنُ فكل مَقَامٍ قام به الإنسان لأمر فهو مَوْطِنٌ له.⁴

أما التعريف الإسلامي للمواطنة فينطلق من خلال القواعد والأسس التي تنبني عليها الرؤية الإسلامية لعنصري المواطنة وهما الوطن والمواطن، وبالتالي فإن الشريعة الإسلامية ترى أن المواطنة هي تعبير عن الصلة التي تربط بين المسلم كفرد وعناصر الأمة، وهي الأفراد المسلمين، والحاكم والإمام، وتتوج هذه الصلة جميعاً الصلة التي تجمع بين المسلمين وحكامهم من جهة، وبين الأرض التي يقيمون عليها من جهة أخرى. وبمعنى آخر فإن المواطنة هي تعبير عن طبيعة وجوهر الصلات القائمة بين وطن الإسلام وبين من يقيمون على هذا الوطن من المسلمين وغيرهم .

وتشير دائرة المعارف البريطانية إلى أن المواطنة هي « علاقة بين الفرد والدولة يحددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق تلك الدولة »

كما عرفت أيضا بأنها « هي الإطار الفكري والنظري للوطنية، بمعنى أن المواطنة عملية فكرية والوطنية ممارسة »

ويعرف قاموس المصطلحات السياسية «المواطنة» بأنها: مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين شخص طبيعي، وبين مجتمع سياسي (الدولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول الولاء، ويتولى الطرف الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين

الفرد والدولة عن طريق القانون.

أما الوطنية فتعرفها الموسوعة العربية بأنها «تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن، ويوحى هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة كما تعرف بأنها «الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بناءها، والاستعداد للموت دفاعاً عنهما»

وأصل كلمة الصالحة من مادة صلح: الصلاح ضد الفساد وصَلَحَ يَصْلُحُ وَيَصْلُحُ، صلاحاً وصلوحاً وهو صالح وصليح والجمع صُلُحاء وصُلُوح ورجل صالح في نفسه ومُصلِح في أعماله وأموره «وحتى لغيره»⁵.

والإصلاح نقيض الإفساد، والاستصلاح نقيض أيضا الاستفساد، وأصلح الشيء بعد فساده.

ومسألة الإصلاح مركبة ومعقدة خاصة إذا توسعت دائرة هذا النوع من الفساد، وهذا مدلول مخالف لمعنى الإصلاح فصالح الأفراد مرتبط بتنشئة اجتماعية ونفسية واقتصادية وحضارية متكاملة بينما الإصلاح فهو بعد الفساد وهو أكثر تكلفة وأشد صعوبة وما ننفقه على الإصلاح في أضعاف ما ينفق على صلاح الأنظمة والأفراد.

أما بخصوص المواطنة الصالحة فهي تنبني على وجود الوازع الأخلاقي والإنساني الذي يحثه على أداء العمل بإتقان وتفان لأداء الرسالة المنوطة به، والإشكال الحاصل اليوم هو إيعاز كل المظاهر السلبية وكل الصور المنتقصة للدولة، مع أن الأساس الأول للتفوق أو التغيير أو غيرها من مظاهر صناعة الحضارة هو الإنسان الفرد، وبهذا فإن النظافة أو المرور أو التعليم أو العبادات بالمساجد ترجع للأفراد أساساً ويكون للدولة دور المنظم، ولا يمكن إيعاز كل شيء على نظام الدولة، وفق الحكمة القائلة قبل أن تسأل ماذا قدمت لك دولتك إسأل نفسك ماذا قدمت أنت لدولتك، دون إنكار لدور الأنظمة والنصوص والإجراءات الردعية كلها ذات أدوار بالغة، وإذا ما تكلمنا عن المواطنة الصالحة فالمقصود بها كل الأبعاد الاجتماعية المرتبطة بالفرد بشكل مستقل أو بالمجتمع المدني كقناة جمعوية لتوحيد الجهود.

المطلب الثاني: مقومات المواطنة الصالحة

لاغرو أن حب الإنسان لوطنه والولاء له في جميع الأمور وكل الأحوال يعتبر غريزة جبلية تكمن فيه، يبذل في سبيلها الغالي والنفيس، بل ويضحى بنفسه وماله وولده من أجله، لأن حب الوطن من الإيمان .

إن المواطنة الصالحة تقوم على الحرية وعدم استبداد الحاكم، مع توافر المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو المذهب أو العرق، ثم ان عدم التقيد بهذه المقومات يهدد كيان الدولة والأفراد، ولاشك انه نذير سوء ونتائجه ستكون عكسية علي الفرد والمجتمع والدولة، إذ لابد من بذل الجهود الفردية والجماعية للمحافظة على هذه المقومات التي تجعل الإنسان مواطناً صالحاً ومصالحاً، قوامه الشعور بالانتماء للوطن، والإحساس بروح المسؤولية، والمحافظة على الهوية الوطنية والثقافة، التي تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية الغراء .

المقوم الأول: العمل بكتاب الله والإقتداء بالسنة المطهرة

غنى عن القول انه من المعلوم أن العمل بكتاب الله عز وجل والأخذ به، والاقْتداء بالسنة المطهرة، وإتباعها أساس النجاح في الدنيا والآخرة، فالقران العظيم هو كلام الله الكريم، وهو الذكر الحكيم، هدى ونور، فيه خير من قبلنا ونبأ من بعدنا وحكم ما بيننا، من اخذ به هُدي

ومن تركه ضل، وهو حبل الله المتين ونوره المبين، وصراطه المستقيم، انزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم سراجاً منيراً، وهو معجزته الخالدة، فالعمل بأحكامه في الأقوال والأفعال والتصرفات، الداخلية والخارجية، سر النجاة والتقدم والرقى، إذ لا عز

ولا نصرولا تمكين ولا سيادة إلا بالتمسك والاعتصام به، والأخذ بأوامره وترك نواهيه.⁶

ولاشك أن السنة المطهرة على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، تعتبر المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، والسنة الشريفة جاءت مفسرة وشارحة ومبينة لأحكام القرآن الكريم، وهي مجمل ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من أقوال وأفعال وتقريرات، ضمن مناظ الاعتقاد والمعاملات والآداب والأخلاق، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم، (تركتكم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك)

المقوم الثاني : الثقة بالعلماء والأخذ عنهم فيما يتعلق بأمور الدنيا والدين

من المؤكد والمعلوم أن العلماء ورثة الأنبياء، والعلماء هم عيون العامة، وهم للناس كالجبال للأرض يرسونهم ويثبتونهم، وهم منارات الهدى يبينون لهم الحق ويفرقون لهم بين الهدى والظلال، والحق والباطل

يقول الله عزوجل (قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ)⁷

فإتباع العلماء والأخذ عنهم، وسؤالهم في أمور الدين والدنيا سبيل الحيران، وهداية الجاهل، لان لديهم السر الرباني والنور المحمدي، في فهم النصوص وتوضيح الأحكام وتطبيقها، فيما ينفع الناس جميعا.

المقوم الثالث : السمع والطاعة لولاة الأمر وعدم الخروج عليهم

أجمع علماء الملة والدين على الولاء لولى أمر المسلمين والسمع والطاعة له في غير معصية، وعدم شق عصا الطاعة عليه، والخروج عليه بأي شكل من الأشكال، لان في ذلك خراب البلاد

ودمار العباد، وفساد حياة الناس، وذهاب الأمن والاستقرار، قال الله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ)⁸، وأولوا الأمر هنا : هم الأمراء ونوابهم عند الأكثرين، وقيل العلماء .

وحرى بالذكر أن من الواجبات والحقوق التي تجب على الأمة للحاكم وولى الأمر بعد السمع والطاعة في غير معصية، بذل النصيح والنصرة له ظاهرا وباطنا، والتقدير له، وإعانتة على حمل الأمانة وأدائها، وجمع الناس عليه ورد القلوب النافرة إليه، لما في ذلك من تقوية الدولة والمجتمع، وردعاً لمن خالفهم، وصفحات التاريخ الإسلامي شاهدت على صنيع علماء السلف حيث ضربوا أروع الأمثلة وانصع الحجج في رد الشبهات والبدع والأراجيف المغرضة التي كانت تهدد الدولة الإسلامية وحكامها، قال الفضيل بن عياض رحمه الله ورضي عنه، « لو كانت لي دعوة مستجابة لصرفتها للسلطان » وحقيقة الأمر فان الأحداث المتسارعة اليوم وكثرة الفتن والشبهات باتت تهدد كيان الدولة الإسلامية والبلاد العربية جميعا، ونحن اليوم في أمس الحاجة إلي بدل المزيد من الجهود والتواصل من اجل المحافظة على بيضة الإسلام وحياض الأمة والدين، بالثقة بولاة الأمر، والتعاون معهم، وإعانتهم والدعاء لهم بالخير للبلاد والعباد.

المقوم الرابع : الحذر من الخلاف والفرقة والدعوة إلي الوسطية

لاشك أن الخلاف كله شر، والبعد عنه سبيل النجاة والخير، فان من أهم أسباب ضعف الدولة الإسلامية، هوان المسلمين وتفرقهم واختلافهم الداخلي والخارجي، وهذا ما خطط له الأعداء لعلمهم أن قوة المسلمين في وحدتهم، وضعفهم في تفرقهم وتشتتهم فرقا وأحزابا، جماعات ومذاهب، قال تعالى مخاطبا عباده المؤمنون (وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَاناً وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا)⁹، وقد أكد النبي صلى الله عليه واله وسلم في كثير من الأحاديث على الوحدة والاتلاف والاتفاق والأخوة والتمسك بما يفيد المجتمع، وحذر من الفرقة والخلاف، والتناظر والتناحر، ولعل من أهم مقومات المواطنة الصالحة هي البعد عن الخلاف والاختلاف والفرقة والافتراق، لأنها من الأمور الخطيرة المسببة للشر والفتنة والبلاء، والوقوف صفا واحدا متراصا يضمن لنا الأمن والاستقرار والنماء في ظل التعايش السلمي والمحافظة على مقومات الدولة

بعيدا عن الأفكار المنحرفة والهدامة، والمتطرفة، فالإسلام دين وسطية واعتدال في الأقوال والأفعال، والتعامل بالحسنى مع جميع خلق الله من المسلمين أو غيرهم، والإسلام يدعو إلى الموضوعية والاعتدال في الأقوال والأفعال وفي جميع الأحوال، وهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم، ما خير بين أمرين إلا اختار أيسرهما، وحث أمته على الاعتدال والاقتصاد في جميع الأمور، وشتى المجالات، ونهى عن الغلو والتنطع في العبادات والمعاملات، في كافة الأزمنة والأوقات، أخرج الإمام مسلم في صحيحة، عن ابن مسعود رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (هلك المتنطعون) قالها ثلاثا.

المقوم الخامس: المحافظة على أمن البلد ومكتسباته

جاءت الشريعة الإسلامية بمقاصد استوجبت أن تتوافر وأن تحقق متطلباتها في أي موضوع يستوجب تحقيق الحماية سواء تعلق الأمر بالإنسان في ذاته، أو ماله أو عرضه، أو عقله أو دينه ضمن مقاصد الشريعة الإسلامية وضرورياتها، كما أكدت الشريعة الإسلامية المحافظة على خصوصية الحماية التي تُعبر عن عمق الشريعة الإسلامية، التي تقرر أن المحافظة على الأبدان أولى من المحافظة على الأديان، ولا ريب أن الأمن والاستقرار من أهم الأمور التي تحقق مقاصد الشريعة وغايتها، كيف لا؛ والأمن مطلب عظيم ومبدأ تسعى إلى تحقيقه الأمم والجماعات منذ ظهور الإنسان على أرض البسيطة، تبذل لأجله النفس والنفيس، وفي سبيله الطاقات المادية والمعنوية، ومن المعلوم أن الإسلام جاء لتحقيق السلم العالمي والتعايش الدائم في ظل الأمة التي أصلها واحد،

قال عز من قائل: (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَأَمَمَهُمْ مِنْ خَوْفٍ)،¹⁰ فأكبر نعمة إمتن الله بها على العباد هي الإطعام من الجوع، والأمن من الخوف. فالأمن مسؤولية الجميع حكما ومحكومين، والحياد في تلك الظروف خيانة للأمة والعهد.¹¹

ومن المعلوم أن أحكام الشريعة الإسلامية تقرر المحافظة على الأعيان المدنية والثقافية حتى زمن النزاعات المسلحة، وهو الأمر نفسه يقرره القانون الدولي الإنساني، بما يحفظ مكتسبات البلاد والعباد، فكيف إذا كان الحال في وقت السلم في ظل الدولة المستقرة وفق نظامها المستمد من كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم.

ويدخل تحت هذا الإطار المحافظة على سلامة الممتلكات العامة والخاصة، ورعاية المصالح

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق الأصول الشرعية المعروفة التي تقوم على درء المفسد وجلب المصالح، مع إقامة العدل الذي هو أساس الحكم، وهو ما عبّر عنه العلامة ابن خلدون بقوله: «إن الله ينصر الدولة الكافرة بعديها، ويهزم الدولة المسلمة بجورها».

ومن إقامة العدل الوفاء بالعهود والمواثيق، ونشر المحبة والتسامح بين أفراد المجتمع، والتعاون على البر والتقوى، ومحاربة الجهل والفقر والفساد، مع التوجيه الحسن، والتربية الصالحة للشباب الذي هو دخر الحاضر والمستقبل، إن الاستثمار في الشباب يساوي تماما الاستعداد للمستقبل

فالأمة التي تستطيع أن تبني شبابها وفق أهدافها وتطلعاتها هي الأمة التي تستطيع أن تحمي وجودها وتتحكم في مستقبلها، والتحكم في المستقبل يعني التخطيط له وهذا التخطيط يقتضي أن نفهم الحاضر استشرافا علميا منهجيا من أجل تطويره على الصورة المبتغاة أو المأمولة، وهنا يبرز دور الإرادة الإنسانية في صياغة المستقبل واتخاذ الخطوات اللازمة لمواجهة حتى يمكن إعداد الشباب للعصر القادم ومواجهة تحدياته، يملك عقل موفور يهدى إلى مראشد الأمور.

المبحث الثاني: دور العلماء في تعزيز مدلول المواطنة الصالحة

ما من شك في أن العلماء هم قادة الشعوب والأمم فصلاحيهم من صلاح الأمم وعدم اكتراثهم مفسدة للدنيا والدين، وأبرز ما يناط بهذه النخبة المجتابة أن تنور المجتمع والأمة بالصالح من الأعمال إقرارا لأهم مبادئ هذا الدين وهذه الأمة وهو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن تحقق هذا لدى الفرد والمجتمع تجسدت مثل وتطبيقات المواطنة الصالحة، قال تعالى (كنتم

خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر)¹²، ويتحقق هذا الدور الموكل للعلماء والمفكرين في كل ما يقومون به من المنابر إلى المحابر والمخابر، ولعل العديد من الأزمات التي مرت بها الأمة كان الدور عميقا وهاما لهؤلاء العلماء في التصدي لكل ما يشتت الشمل أو يهدد البيضة أو يفرق الإخوة.

المطلب الأول : دور العلماء والباحثين في المؤسسات التعليمية

ويتجسد دور العلماء أيضا من خلال الجامعات والمؤسسات التعليمية التي لها الدور البالغ والرئيس في تبليغ الرسالة للناشئة من الطلاب والباحثين وتبليغ الرسائل المباشرة وغير المباشرة لهم بما يجب أن يكونوا عليه وبما ينبغي أن يتحلوا به فهذه المراكز بقدر الأدوار العلمية الموكولة إليها بقدر الدور المنوط بها في هندسة الفكر وصناعة الهوية وتأكيد الانتماء تحقيقا لمقتضيات الأمن الفكري ومتطلبات المواطنة الصالحة، التي تقتضى مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه الشعوب المستقلة بأفكارها وثقافتها وقيمها، ومن أخطر هذه التحديات ما يُعرف بثقافة العولمة، التي تحمل في برائتها، تهديداً لكل المجتمعات الإسلامية والعربية، فالعالم في عصر التحولات المعاصرة أصبح كقرية صغيرة، تكاد تكون فيها الحدود الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والدينية متلاشية، مما سهل تناقل الأفكار والمعتقدات والقيم، التي تهدد حماية حق الخصوصية لكثير من المجتمعات المحافظة. والتأثير على مقومات المواطنة والانتماء عند أفرادها.

وهنا يبرز دور العلماء والباحثين في التوعية والإعلام لتجسيد روح المواطنة، ضمن البرامج المسطر من طرف مراكز تطوير البحث العلمي، على مستوى التعليم العالي، ولذا ازداد اهتمام المجتمعات الحديثة بالتربية والتعليم من أجل تجسيد أسس المواطنة الصالحة، وشغل فكر العاملين في ميدان التربية والتعليم إثراء الجامعات والمؤسسات التعليمية ببرامج مكثفة وإصدارات ذات الصلة.

ثم انه من الواجب على العلماء والمفكرين التأكيد على أن المواطنة الصالحة لا تقتصر على مجرد دراية المواطن بحقوقه وواجباته فقط، ولكن حرصه على ممارستها من خلال شخصية المواطن الصالح الذي يحسم الأمور لصالح وطنه وأمتة، وحتى تكون المواطنة مبنية على وعي لا بد أن تتم وفق سلوك حضاري مقصود تشرف عليه الدولة، يتم من خلالها تعريف الطالب بمفاهيم المواطنة الصالحة ومبادئها، ويشارك في تحقيق أهداف التوعية من أجل المواطنة مؤسسات عدة، في مقدمتها: مؤسسات التربية والتعليم التي تنفرد عن غيرها بالمسؤولية الكبيرة في تنمية المواطنة، وتشكيل شخصية المواطن والتزاماته، وذلك من خلال كل ما يتصل بالأطر التعليمية من مناهج ومقررات دراسية، التي تبدأ من الطور الأساسي إلى مرحلة التعليم العالي التي يكون فيها الطالب مدرك ومطلع على حقيقة الانتماء والمحافظة على أمن الوطن والمكتسبات العامة والخاصة.

وتجدر الإشارة هنا انه على العلماء والباحثين ابتكار طرق ووسائل حديثة وفق التطورات العالمية المعاصرة التي يتم من خلالها تغيير الأنماط الحالية للتربية والتعليم من أجل تجسيد مدلول المواطنة، بتغيير طرق التدريس الحالية بطرائق تدريس قائمة على المشاركة في التكوين العلمي والتواصل المعرفي، بحيث أن يكون الباحث مشجعا للأنشطة الطلابية بالمؤسسات التعليمية من خلال تنمية مشاعر الانتماء لدى الطلاب، والحرص على الالتزام بتدريس مادة التربية الوطنية، والاعتناء بتطوير محتواها الأساسي ضمن مراحل التعليم بكل أطواره.

إضافة إلى كونه مستجليا للمتغيرات الوطنية والدولية، ومحاولا تعريف الطلاب بها، وتشجيع تعاملهم معها بفكر مبتكر وقادر على فهمها والعمل بها في إطار التعامل الحضاري بدلاً من رفضها، وحثه على المشاركة في أنشطة منظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية للوصول إلى المشاركة الفعالة لتفعيل مبدأ المواطنة الصالحة الرشيدة،

المطلب الثاني: دور العلماء والباحثين بالمجتمع والمؤسسات الجوارية

إن الدور الذي يقوم به العالم والباحث والأستاذ لن يعم نفعه إن كان مقتصرًا على كراسي البحث وقاعات التدريس إذ يجب الانفتاح على المجتمع والتأثير بالمجتمع وليس العكس، ولا بد من مشاركة المجتمع المدني وتوجيهه الوجهة الصائبة السليمة القائمة على تضافر الجهود وتكاثف العمل وصولا للهدف المرجو المتمثل في المواطنة الصالحة التي تنفع صاحبها في دينه ودينه

إن الحديث عن المجتمع المدني وأدواره هو حديث عن المدنية والحضارة التي تصل فيها السلوكيات الإنسانية إلى درجة الإبداع في التعامل مع الذات ومع الآخر خلال الحركة والسكون، حال الشدة والرخاء، وتتجلى أبرز هذه الأدوار الحضارية في تكريس مبدأ الحوار الحضاري والتسامح، الذي يعتبر من أبرز سمات الإنسان وكل متسامح ملك، ولا يستشعر المرء السعادة المحضة إلا بالتسامح، ولا يعني ذلك الخنوع والخضوع.

وقد جاءت شريعتنا الإسلامية بالعديد من الشواهد الدالة على التسامح والحائثة عليه منها قوله تعالى (وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا)¹³، وقوله عز وجل (وَجَادِلْهُمْ بِلِغَتِهِمْ بِالتِّي هِيَ أَحْسَنُ)¹⁴، وكذا قوله (وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ)¹⁵.

وقد انتهت منظمة اليونسكو للتربية والثقافة والعلوم إلى مسألة التسامح ودورها في تقوية المجتمع الداخلي والمجتمع الدولي، فأصدرت في 16 نوفمبر 1995 إعلاناً يتضمن المبادئ الأساسية للتسامح، كثقافة تربية ونفسية واجتماعية؛ وقد أصبح هذا اليوم ومنذ المؤتمر العام لليونسكو في دورته 28 يوماً عالمياً للتسامح.

وقد قال عالم الاجتماع البارز كلود ليفي ستراوس في كتابه «مدارات حزينة» إن الإسلام هو الذي ابتكر التسامح في الشرق الأوسط والحق بنا بدل أن نتحدث عن التسامح أن نقول أن هذا التسامح ضمن حدود وجوده هو بمثابة انتصار دائم للمسلمين على أنفسهم فقد وصفهم النبي حين أوصاهم به في وضع حد للأزمة الدائمة التي قد تنجم عن التناقض بين الدعوة العالمية للتنازل وبين التسليم بتعدد العقائد الدينية، والتسامح بذلك هو منظومة حضارية فكرية ثقافية متكاملة والتسامح وثيق الصلة بالحقوق والحريات التي لا تنفك عن التسامح وإلا عمّت الفوضى لأنه من المعلوم إن المجتمع المدني والدولة متكاملان وكل نظام يكمل الآخر فلا يمكن أن يتحقق دور المجتمع المدني دون وجود دولة عادلة وقوية تقوم على مؤسسات دستورية حقيقية، ولا يتأتى للدول أن تؤدي كل أدوارها بمعزل عن أدوات مكملتها تابعة من قناعات اجتماعية ممثلة في المجتمع المدني، لأن المجتمع المدني نظام مكمل فإن عجز في إدارته لنفسه وتنظيمه لنفسه فهو لغيره أعجز، وفي الأنظمة الحديثة نجد إما التوافق أو التضاد بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية، وإن كان الأصل هو التوافق والتكامل لأن الهدف هو المصلحة العامة وحماية الحقوق والحريات العامة، وفق النظام والآداب العامة.

كما يجب التركيز أن يكون للتربية المدنية دور هام وفاعل جدا في ترسيخ بناء الدولة الحديثة وتعزيز قيم المواطنة الصالحة، وأن درجات الوعي هي المحقق لمسائل التكامل والتعاون، وكلما كانت مستويات الوعي متدنية كلما قلت فاعلية منظمات المجتمع المدني وزاد ذلك في الاستبداد والتسلط لأن مؤسسات المجتمع المدني تعكس الصورة الحقيقية للمواطنة الصالحة.

ويتجسد دور العلماء والباحثين في إبراز الأدوار الحقوقية والإنسانية التي يؤديها المجتمع المدني ومنها على الخصوص:

- دعم الحقوق والحريات ومناهضة كل مساس بهما وكفالة ما يعجز الأفراد عن تحقيقه؛ وهذا جراء الطابع الاحترافي والقانوني الذي يحوزه المجتمع المدني ونتيجة إدراك المجتمع المدني للحلقات التي توصله لحل المشكلات الحاصلة، وقد يكون المجتمع المدني المعتمد على النخب العلمية الواعية، مما يسهل عليه عملية التواصل أو الشجب لبعض التصرفات السلطوية الماسية بالحقوق والحريات.

- كما يسهم المجتمع المدني في دعم ثقافة السلم والتسامح في الدولة ونبذ كل مظاهر العنف والتطرف والغلو.

- دعم الشعور بالمواطنة والانتماء والتأكيد على مقومات الهوية والانتماء الحضاري.

- يدعم المجتمع المدني أداء الجماعات المحلية وينمي قدرة الفرد في المشاركة التمثيلية محليا ووطنيا.

- يحقق المجتمع المدني الرأي العام الواعي المستعد لتحمل المسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية، والأمنية.

- يحقق المجتمع المدني مستويات متفوقة من التربية والتعليم ودعم العديد من المشاريع الإنسانية والخيرية داخليا ودوليا.

- كما يُعد المجتمع المدني الراعي لاستمرار الدولة وقوتها عند تفهقر النظام أو وجود اعتداء خارجي حيث يعمد المجتمع

المدني إلى الذود والدفاع عن مقومات الدولة والمجتمع.

المبحث الثالث: دور العلماء في تعزيز المواطنة الصالحة عمليا

إن المقصود بالجانب العملي هو الجانب الحقيقي لدور العالم والداعية والمفكر والباحث في التصدي للأزمات الوافدة من مظاهر العولمة ومجارف الفكر المختلفة، ففي الحلبة يعرف النور وفي الشدة يعرف الصدق، وفي النكبة تدرك الأمور كلها وما من شك في أن الدول والمجتمعات عرفت مكبات وكيوات وقف فيها العلماء سداً منيعاً بصورة سابقة وأنية، وكذا لاحقة تجسيدا للوحدة الوطنية ولزيادة شحنة المواطنة الصالحة، ولقد تعددت الأمثلة، ومنها ما عانتها الجزائر من عشرية دامية أخذنا منها الدروس والعبر وكان للعلماء الدور المنيع في توحيد الأمة وتوجيه الرؤى إلى الوحدة والمواطنة الصالحة، بل لإعمال المواطنة الصالحة التي تنبع من الحكامة والحكم الرشيد.

المطلب الأول: دور العلماء الجزائريين في تكريس مفهوم المواطنة الصالحة

لاشك أن جهود علماء الجزائر اليوم هي امتداد لتلك الجهود التي بذلها أسلافهم منذ الاستعمار الفرنسي للجزائر، تلك الجهود الحثيثة التي حافظت على الشخصية العربية والإسلامية للفرد في المجتمع الجزائري، أمثال الشيخ صالح بن مهنا القسنطيني (1907 م)، والشيخ عبد القادر المجاوي (1848-1914 م)، والشيخ عبد الحليم بن سماية (1866-1938 م)، والشيخ المولود بن الموهوب (1866-1939 م)، وغيرهم من رجال الإصلاح، ورغم أنها كانت جهودا فردية مشتتة لم يُتَّخ لها أن تؤتي أكلها في واقع المجتمع الجزائري آنذاك، لكنها بالتأكيد تركت بعض التأثير ومهدت الطريق لمن جاء من بعدهم من العلماء العاملين، من أعلام جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، الذين عملوا على إرساء معالم التعامل الحضاري والانتماء الوطني، وترسيخ معاني المواطنة الصالحة التي تحافظ على الوحدة الوطنية في تلك الفترة الحساسة في تاريخ الجزائر العام، أمثال الإمام عبد الحميد بن باديس رحمه الله (1889-1940 م)، الذي باشر على إثر عودته بشهادة التطوع من جامع الزيتونة بتونس سنة (1913 م) مهمة التعليم المسجدي بمدينة قسنطينة، فكان يعلم الصغار والكبار ابتداء من صلاة الفجر، وانتهاء بعد صلاة العشاء فوجا بعد فوج. وقد استطاع في مدة وجيزة أن يعلم ويربي مئات من الشباب، ويوجههم لخدمة العمل الإصلاحي، والإمام محمد البشير الإبراهيمي الذي عاد إلى الجزائر سنة 1920 م، واستقر بمدينة سطيف، أين باشر هو الآخر العمل التربوي والتعليمي، محققا من النتائج قريبا من تلك التي حققها العلامة ابن باديس في قسنطينة، كما كانت للشيخ الطيب العقبي، الذي بدأ نشاطه الفكري والتربوي بمدينة بسكرة، الأثر البالغ حيث اتخذ من مساجد المدينة منابر يبيث منها أفكاره الإصلاحية، فالتفت حوله جماعة من الأدباء المصلحين يؤازرونه في مهمته، وكانت طريقة الشيخ العقبي في الدعوة الإصلاحية هي نفس طريقة ابن باديس والإبراهيمي. حيث كان يقوم بتدريس العلوم الشرعية وعلوم اللغة العربية، وكان وعظه يهتدي بالقرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، ولكن المجال الذي اشتهر به وذاع صيته فيه هو الخطابة، الذي استطاع من خلالها أن يؤدي الدور الأساسي في توطين معاني المواطنة، إضافة إلى الشيخ مبارك بن محمد الميلي (1898-1945 م)، الذي كان من أوائل التلاميذ الذين نهلوا العلم على يدي الإمام العلامة ابن باديس وانتقل إلى تونس لتحصيل العلم في جامع الزيتونة، حيث ما إن عاد إلى الجزائر حتى أوفده الإمام ابن باديس إلى مدينة الأغواط مربيا ومعلما وداعيا إلى الإصلاح، وهناك بدأ نشاطه سنة 1923 م، وأمضى مدة ثماني سنوات، كون وربي خلالها عددا كبيرا من طلبة العلم الذين أصبحوا بعد ذلك طليعة النهضة بهذه المنطقة، وكذلك؛ الشيخ العربي التبسي، الذي ما إن عاد من المشرق العربي سنة 1927، حتى باشر هو الآخر نشاطه الإصلاحي، متخذاً من مدينة تبسه مركزا له، في مسجد صغير يسمى مسجد أبي سعيد، بالشرق الجزائري.

وقد عمد مشايخ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعلماءها على إقامة الدروس الدينية في المساجد الحرة، وكذا إلقاء المحاضرات والندوات المتنوعة الدينية والاجتماعية والتاريخية ذات التوجه الوطني، في النوادي التي أسستها الجمعية عبر مختلف مناطق التراب الوطني، رغم صعوبة المرحلة، وكان القصد من وراء إلقاء هذه الدروس والمحاضرات؛ التعريف بالإسلام الصحيح، ومحاربة البدع، ومكافحة الإلحاد والتنصير الذي كانت الجهات الاستعمارية دائبة في نشره وترسيخه في واقع المجتمع الجزائري، وكذا تعريف الإنسان الجزائري بحقيقته هويته الحضارية الإسلامية، ورصيده التاريخي والثقافي،¹⁶ وفي وقت وجيز

استطاع علماء الجزائر إنشاء مدارس عصرية، في شتى أنحاء البلاد، فكانت أول المدارس التي أسست، مدرسة التربية والتعليم بقسنطينة، ومدرسة الشيبية الإسلامية بالجزائر العاصمة، ومدرسة تهذيب البنين بمدينة تبسة، وغيرها من المدارس التي تعلم الناشئة مبادئ العربية وآدابها ومبادئ التاريخ الإسلامي والتربية الإسلامية الصالحة، وكان لافتتاح هذه المدارس وانتشارها عبر التراب الوطني الدور الأساسي في التوعية والتوجيه العلمي، وقد بلغ عدد مدارس جمعية العلماء سنة 1955 أكثر من مائة وخمسين مدرسة ابتدائية حرة، يتروى عليها أكثر من خمسين ألف تلميذ من أبناء الشعب الجزائري، بنين وبنات يدرسون فيها كل العلوم، وفق برامج ومقررات دراسية.

كما أسس علماء الجزائر عددا من الصحف والمجلات التي تهتم بالعلم والمعرفة، منها جريدة المنتقد سنة 1925، وجريدة الشهاب، وجريدة صدى الصحراء، وجريدة الإصلاح، سنة 1927، ثم جريدة الشريعة المحمدية، وجريدة السنة النبوية، ثم جريدة الصراط السوي، وجريدة المغرب في سنة 1930، ثم جريدة النور سنة 1931، وجريدة النبراس سنة 1933، وجريدة الأمة سنة 1934، وجريدة البصائر سنة 1935، وجريدة الفرقان سنة 1938، ولكن الإدارة الاستعمارية سارعت إلى منع هذه الصحف وتعطيل صدورها الواحدة بعد الأخرى لمنع ومصادرة حق الشعب الجزائري في ممارسة العلم والمعرفة، وتعريفه بحقوقه وتذكيره برصيده الحضاري والتاريخي الذي حاول الاستعمار طمسه طيلة احتلاله للجزائر.

كما كان لعلماء الجزائر إلى جانب جهودهم التربوية والتعليمية، والإعلامية، لقاءات مباشرة بعامية أفراد الشعب الجزائري، والاحتكاك بهم ومخالطتهم، من خلال رحلات وجولات تقودهم إلى مختلف المدن والقرى، والمداشر، لإلقاء الخطب والمواعظ والمحاضرات الدينية والتربوية والاجتماعية، التي كانت تدور حول غرس روح الولاء، والانتماء، والأخوة والتفاهم والتعاون بين المواطنين، واحترام النظم والتعليمات وواجبات المواطنة، لتنمية الحس والشعور بالواجب تجاه المجتمع، والمحافظة على استقراره وتماسكه، والحث على التآخي والتآزر وحسن الجوار والمعاملة.

وبعد الاستقلال استمر علماء الجزائر في أداء الرسالة التعليمية، بنشر العلم والمعرفة، وتوعية المجتمع والقيام بالدور التعليمي والتربوي والإصلاحي ضمن مؤسسات الدولة الجزائرية وفق القوانين والتشريعات التي تنظم شؤون العلماء والباحثين سواء في وزارة الشؤون الدينية والأوقاف، أو وزارة التربية الوطنية، أو التعليم العالي والبحث العلمي.

المطلب الثاني: الدور التطبيقي أنموذج ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

لاشك أن قانون السلم والمصالحة الوطنية التي أقرتها الدولة الجزائرية لمعالجة الأزمة الأمنية، التي عرفتها الجزائر، يعتبر من النماذج الرائدة والناجحة، في مجال السلم والصلح والحوار والمناصحة وإعادة التأهيل لكثير من المغرر بهم، الذين انتهجوا فكر التطرف والغلو، وسلوكوا طريق القتل والتخريب والتدمير، باسم الإسلام والدفاع عنه، افتراء على الإسلام، وتشويهها لأحكامه ومبادئه المقدسة، فكان نص الميثاق كالتالي :

تاريخ الجزائر سلسلة من النضالات المتعاقبة التي خاضها شعبها ذودا عن حريته وكرامته، والرصيد هذا، المتكون على مر الحقب والعصور جعل من الجزائر أرضا تُرعى فيها قيم التسامح والسلام والحوار والحضارة

وإذا استمد الشعب الجزائري قوته من وحدته اعتصم بما يؤمن به من القيم الروحية والأخلاقية العريقة، استطاع التغلب على أشد المحن قساوة وإضافة الجديد من الصفحات المشرقة إلى تاريخه الحافل بالأمجاد.

إن الجزائر تغلبت على هذه المحنة النكراء بفضل إصرار شعبها واستماتته في المقاومة التي كلفته فدية باهظة من الأرواح والدماء من أجل بقاء الوطن.

وكانت نجاة الجزائر بفضل ما تحلت به من وطنية وبذلته من تضحيات وحدات الجيش الوطني الشعبي وقوات الأمن

- وكافة الوطنيين الذين اضطلعوا، بصبر وحزم، بتنظيم مقاومة الأمة لمواجهة ذلكم العدوان الإجرامي اللاإنساني.
- إن الشعب الجزائري شعب واحد وسيظل واحدا موحدًا. والإرهاب هو الذي استهدف الممتلكات والأشخاص، و أتلف جزءا لا يحصى قدره من ثراوت البلاد البشرية والمادية، وشوه سمعتها في الساحة الدولية.
- في الفتنة هذه تم تسخير الدين الحنيف وعدد من الجزائريين لأغراض منافية للوطنية.
- فالإسلام من حيث هو مكون من المكونات الأساسية للهوية الوطنية، كان على مر التاريخ، خلافا لما يدعيه هؤلاء الدجالون، العروة الوثقى التي تشد الشمل والمصدر الذي يشع منه النور والسلم والحريّة والتسامح.
- إن هذا الإرهاب الهيجي الذي ابتلى الشعب الجزائري وأصابه في مقاتله طيلة عقد من الزمن يتنافى مع قيم الإسلام الحق ومثل السلم والتسامح والتضامن الإسلامية.
- والإرهاب هذا قد باء بالخسر على يد الشعب الجزائري الذي أبى اليوم إلا أن يتجاوز الفتنة وعواقبها الوخيمة ويعود نهائيا إلى سابق عهده بالسلم والأمن.
- ولقد تيقن الجزائريون والجزائريات كل اليقين من أنه من دون عودة السلم والأمن لن يثمر أي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه، وإذ أنهم طالما افتقدوا هذا السلم وهذا الأمن، فإنهم يقدرون بكل وعي ما لهما من أهمية ليس بالنسبة لكل واحد منهم فحسب، بل بالنسبة للأمة جمعاء.
- وحتى يتسنى نهائيا تعزيز السلم والأمن، لا مناص من أن نخوض، اليوم، مسعى جديدا قصد تحقيق المصالحة الوطنية لأنه لا سبيل إلى اندمال الجروح التي خلفتها المأساة الوطنية من دون المصالحة الوطنية.
- إن المصالحة الوطنية غاية ينشدها الشعب الجزائري حقا وصدقا، ذلك أنها مطلب غير قابل للتأجيل نظرا لما تواجهه الجزائر من التحديات التنموية العديدة.
- إن الشعب الجزائري يعلم علم اليقين أن المصالحة الوطنية تعد بكل خير، وأنها كفيلة بتعزيز ما في يد الجزائر الديمقراطية والجمهورية من مكاسب بما يخدم جميع مواطنيها
- 1- عرفان الشعب الجزائري لصناع نجدة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- إن الشعب الجزائري يأبى إلا إن يثني على الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن وكافة الوطنيين، والمواطنين العاديين، و يشيد بما كان لهم من وقفة وطنية وتضحيات مكنت من نجاة الجزائر ومن الحفاظ على مكتسبات الجمهورية ومؤسساتها.
- بمصادقته على هذا الميثاق بكل سيادة، إن الشعب الجزائري يجزم أنه لا يخول لأي كان في الجزائر أو خارجها، أن يتذرع بما خلفته المأساة الوطنية من جراح وكلوم، أو يعتد به بقصد المساس بمؤسسات الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أو زعزعة أركان الدولة، أو وصم شرف جميع أعوانها الذين أخلصوا خدمتها، أو تشويه صورة الجزائر على الصعيد الدولي.
2. الإجراءات الرامية إلى استتباب السلم:

أولا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد الذين سلموا أنفسهم للسلطات إعتبارا من 13 يناير 2000، تاريخ انقضاء مفعول القانون المتضمن الوثام المدني :

ثانيا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد الذين يكفون عن نشاطهم المسلح ويسلمون ما لديهم من سلاح . ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

ثالثا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المطلوبين داخل الوطن وخارجه الذين يُمثّلون طوعا أمام الهيئات الجزائرية المختصة. ولا ينطبق إبطال هذه المتابعات على الأفراد الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

رابعا : إبطال المتابعات القضائية في حق جميع الأفراد المنضوين في شبكات دعم الإرهاب الذين يصرحون بنشاطاتهم لدى السلطات الجزائرية المختصة ؛

خامسا : إبطال المتابعات القضائية في حق الأفراد المحكوم عليهم غيابيا باستثناء أولئك الذين كانت لهم يد في المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية ؛

سادسا : العفول لصالح الأفراد المحكوم عليهم والموجودين رهن الحبس عقابا على اقترافهم نشاطات داعمة للإرهاب ؛

سابعا : العفول لصالح الأفراد المحكوم عليهم و الموجودين رهن الحبس عقابا على إقترافهم أعمال عنف من غير المجازر الجماعية أو إنتهاك الحرمات أو إستعمال المتفجرات في الإعتداءات على الأماكن العمومية؛

ثامنا : إبدال العقوبات أو الإعفاء من جزء منها لصالح جميع الأفراد الذين صدرت في حقهم أحكام نهائية أو المطلوبين الذين لا تشملهم إجراءات إبطال المتابعات أو إجراءات العفو السالفة الذكر .

3. الإجراءات الرامية إلى تعزيز المصالحة الوطنية:

توخيا منه تعزيز المصالحة الوطنية ، فإن الشعب الجزائري يبارك إتخاذ إجراءات ترمي إلى تعزيز وحدته و القضاء على بذور البغضاء و إتقاء الخروج عن جادة السبيل مرة أخرى .

أولا . إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يزكي تطبيق إجراءات ملموسة ترمي إلى الرفع النهائي للمضايقات التي لا زال يعاني منها الأشخاص الذين جنحوا إلى إعتناق سياسة الوثام المدني واضعين بذلك واجهم الوطني فوق أي إعتبار آخر .

ذلك أن هؤلاء المواطنين سعوا ولا زالوا يسعون سعيا مسؤولا في سبيل تعزيز السلم و المصالحة الوطنية رافضين أن تستغل الأزمة التي مرت بها الجزائر من قبل الأوساط المناوئة في الداخل و أذناها في الخارج .

ثانيا . إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يدعم كذلك ما يتخذ من إجراءات ضرورية لصالح المواطنين الذين تعرضوا، عقابا لهم على ما إقترفوه من أفعال لإجراءات إدارية إتخذتها الدولة، في إطار ما لها من صلاحيات، و ترتب عنها فصلهم من مناصبهم، وذلك قصد تمكينهم هم و أسرهم من تسوية وضعيتهم الإجتماعية تسوية نهائية .

ثالثا . إن الشعب الجزائري، و إن كان مستعدا للصفح، ليس بوسعه أن ينسى العواقب المأساوية التي جناها عليه العبث

بتعاليم الإسلام، دين الدولة.

إنه يؤكد حقه في الإحتياط من تكرار الوقوع في مثل تلك الضلالات، ويقرر بسيادة حظر ممارسة أي نشاط سياسي، تحت أي غطاء كان، من قبل كل من كانت له مسؤولية في هذا العبث بالدين.

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يقرر أيضا ألا يسوغ الحق في ممارسة النشاط السياسي لكل من شارك في أعمال إرهابية ويصر، رغم الأضرار البشرية والمادية الفظيعة التي تسبب فيها الإرهاب والعبث بالدين لأغراض إجرامية، على رفض الإعتراف بمسؤوليته في تدبير وتطبيق سياسة تدعو إلى ما يزعم جهادا ضد الأمة ومؤسسات الجمهورية.

4. إجراءات دعم سياسة التكفل بملف المفقودين المأساوي

إن الشعب الجزائري يذكر بأن ملف المفقودين يحظى باهتمام الدولة منذ عشر سنوات خلت وهو محل عناية خاصة قصد معالجته بالكيفية المواتية.

ويذكر كذلك بأن مأساة الأشخاص المفقودين هي إحدى عواقب آفة الإرهاب التي أبتليت بها الجزائر.

وإنه يؤكد أيضا أن تلك الإفتقادات كانت في العديد من الحالات بفعل النشاط الإجرامي للإرهابيين الذين إدعوا لأنفسهم حق الحكم بالحياة أو الموت على كل إنسان جزائريا كان أم أجنبيا.

إن الشعب الجزائري صاحب السيادة يرفض كل زعم يقصد به رمي الدولة بالمسؤولية عن التسبب في ظاهرة الإفتقاد، و هو يعتبر أن الأفعال الجديرة بالعقاب المقترفة من قبل أعوان الدولة الذين تمت معاقبتهم من قبل العدالة كلما ثبتت تلك الأفعال، لا يمكن أن تكون مدعاة لإلقاء الشبهة على سائر قوات النظام العام التي اضطلعت بواجبها بمؤازرة من المواطنين وخدمة للوطن.

تلکم هي الروح التي تحذو الشعب في تقرير ما يلي من الإجراءات الرامية إلى تسوية ملف المفقودين تسوية نهائية

أولا. تتحمل الدولة على ذمتها مصير كل الأشخاص المفقودين في سياق المأساة الوطنية وستتخذ الإجراءات الضرورية بعد الإحاطة بالوقائع؛

ثانيا. ستتخذ الدولة كل الإجراءات المناسبة لتمكين ذوي حقوق المفقودين من تجاوز هذه المحنة القاسية في كنف الكرامة؛

ثالثا. يعتبر الأشخاص المفقودون ضحايا للمأساة الوطنية، ولذوي حقوقهم الحق في التعويض.

5. الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الوطني:

أولا. إن الشعب الجزائري يراعي كون المأساة الوطنية طالت الأمة قاطبة، وعاقبت البناء الوطني، ومست مساسا مباشرا أو غير مباشر بحياة الملايين من المواطنين.

ثانيا. يعتبر الشعب الجزائري من الواجب الوطني إتقاء نشأة الشعور بالإقصاء في نفوس المواطنين غير المسؤولين عما أقدم عليه ذوهم من خيارات غير محمودة العواقب. ويعتبر أن المصلحة الوطنية تقتضي القضاء نهائيا على جميع عوامل الإقصاء التي قد يستغلها أعداء الأمة.

ثالثا . يعتبر الشعب الجزائري أنه ينبغي للمصالحة الوطنية أن تتكفل بمأساة الأسر التي كان لأعضاء منها ضلُّعٌ في ممارسة الإرهاب.

رابعا . يقرر الشعب الجزائري أن الدولة ستتخذ تدابير التضامن الوطني لصالح المُعوزة من الأسر المذكورة والتي عانت من الإرهاب من جراء تورط ذويها .

من خلال تركيته لهذا الميثاق، يروم الشعب الجزائري استتباب السلم وترسيخ دعائم المصالحة الوطنية.

ويعتبر أنه بات من واجب كل مواطن وكل مواطنة أن يدلي بدلوه في إشاعة السلم والأمن وفي تحقيق المصالحة الوطنية، حتى لا تصاب الجزائر مرة أخرى بالمأساة الوطنية التي تكبدها، وتعلن: «إننا لن نقع مرتين في مثل هذه البلية!». والمؤمن لا يلدغ من جُحر مرتين.

إنه يفوض لرئيس الجمهورية أن يلتمس، باسم الأمة، الصفح من جميع منكوبي المأساة الوطنية ويعقد من ثمة السلم و المصالحة الوطنية.

لا يمكن للشعب الجزائري أن ينسى التدخلات الخارجية ولا المناورات السياسية الداخلية التي أسهمت في تمادي وتفاقم فظائع المأساة الوطنية .

إن الشعب الجزائري الذي يتبنى هذا الميثاق يعلن أنه يتعين منذ الآن على الجميع، داخل البلاد، أن ينصاعوا لإرادته . و هو يرفض كل تدخل أجنبي يرام به الطعن فيما قرره ، من خلال هذا الميثاق ، من إختيار بكل سيادة وفي كنف الحرية و الديمقراطية .

إنه يؤكد أنه يتعين على كل مواطن وكل مواطنة أن يتولى دوره في مسعى البناء الوطني، وذلك في كنف إحترام ما يسوغه لكل واحد دستور البلاد وقوانينها من حقوق وواجبات .

إن الشعب الجزائري يعلن أنه عقد العزم على الدفاع، من خلال سائر مؤسسات الدولة، عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وكذا عن نظامها الديمقراطي التعددي ضد كل محاولة للزج بها في متاهة التطرف أو معاداة الأمة .

وإذ يؤكد تصميمه على ترسيخ قدم الأمة في الحداثة ، فإنه يعلن عن عزمه على العمل من أجل ترقية شخصيته وهويته .

إن الشعب الجزائري يدعو كل مواطن وكل مواطنة إلى الإسهام في توطيد الوحدة الوطنية وترقية وتعزيز الشخصية والهوية الوطنيتين وإلى الحفاظ على ديمومة ما جاء في بيان ثورة أول نوفمبر 1954 من قيم نبيلة عبر الأجيال.

ولما كان مقتنعا بأهمية هذا المسعى الذي سيجعل الأجيال الآتية في مأمن من مخاطر الإبتعاد عن مرجعياتها وثقافتها ، فإنه يُنيط بمؤسسات الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على الشخصية والثقافة الوطنيتين وترقيتهما من خلال إحياء مآثر التاريخ الوطني والنهوض بالجوانب الدينية والثقافية واللسانية .

إن الشعب الجزائري يصادق على هذا الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية ويفوض لرئيس الجمهورية إتخاذ جميع الإجراءات قصد تجسيد ما جاء في بنوده .

وعند استقراء وتحليل نص ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، يتبين لنا أن أسباب نجاحه كانت نتيجة بذل السلطات الجزائرية جهودا حثيثة ومتواصلة للقضاء نهائيا على المأساة الوطنية التي خلفها الإرهاب، ثم تبع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، إصدار عدة قوانين وتشريعات تجسد ميثاق السلم والمصالحة، وتنظم العمل به، وفقا للتشريع الجزائري .

الخاتمة:

ما من شك أن المواطنة الصالحة في الإسلام تقوم على التوازن في المجتمع رغم التنوع العرقي والديني والثقافي ولا يتعارض هذا مع الولاء للأمة الإسلامية لأن المواطنة مفهوم إنساني لا عنصري في المنظور الإسلامي، تستوعب جميع المواطنين في دياره دون إهدار حقوق الأقليات غير المسلمة أو المسلمة، أساسها الحرية وعدم استبداد الحاكم، مع توافر المساواة بين المواطنين

أن التأصيل الشرعي لمفهوم المواطنة ينبع من وحدة الأصل الإنساني والنزعة الفطرية الإنسانية، فكل الناس سواء في أصلهم وجنسهم وميولهم الفطرية التي تقتضي التمسك بالوطن وحب المنتمين إليه، كما أن الوطن وعاء المواطنة، والمصالح المشتركة أملاً وألاماً، ثم إن الميل للوطن بالمعنى الإقليمي الضيق لا يمنع من الميل للأمة المتحدة في أفكارها وعقيدتها وهذا يتطلب التعاون الدائم لتحقيق تلك الغاية، فهي أمة واحدة خالدة على مدى التاريخ، لا تفرقها المصالح الضيقة ولا تفكك روابطها الجامعة القضايا الجانبية، فكان المصطلح الإسلامي هو التعبير بالأمة الواحدة وليس بالشعب الواحد.

أن حب الإنسان لوطنه والولاء له في جميع الأمور وكل الأحوال يعتبر غريزة جبلية تكمن فيه، يبذل في سبيلها الغالي والنفيس، بل ويضحي بنفسه وماله وولده من أجله، لأن حب الوطن من الإيمان، إن المواطنة الصالحة تقوم على الحرية وعدم استبداد الحاكم، مع توافر المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين أو المذهب أو العرق.

ومن المعلوم أن العلماء هم قادة الشعوب والأمم فصالحهم من صلاح الأمم وعدم اكتراثهم مفسدة للدنيا والدين، وأبرز ما يناط بهذه النخبة المجتابة أن تنور المجتمع والأمة بالصالح من الأعمال إقراراً لأهم مبادئ هذا الدين وهذه الأمة وهو الأمر المعروف والنهي عن المنكر فإن تحقق هذا لدى الفرد والمجتمع تجسدت مثل وتطبيقات المواطنة الصالحة، قال تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر»، ويتحقق هذا الدور الموكول للعلماء والمفكرين في كل ما يقومون به من المنابر إلى المحابر والمخابر، ولعل العديد من الأزمات التي مرت بها الأمة كان الدور عميقاً وهاماً لهؤلاء العلماء في التصدي لكل ما يشنت الشمل أو يهدد البيضة أو يفرق الإخوة.

ويتجسد دور العلماء أيضاً من خلال الجامعات والمؤسسات التعليمية التي لها الدور البالغ والرئيس في تبليغ الرسالة للناشئة من الطلاب والباحثين وتبليغ الرسائل المباشرة وغير المباشرة لهم بما يجب أن يكونوا عليه وبما ينبغي أن يتحلوا به فهذه المراكز بقدر الأدوار العلمية الموكولة إليها بقدر الدور المنوط بها في هندسة الفكر وصناعة الهوية وتأكيد الانتماء تحقيقاً لمقتضيات الأمن الفكري ومتطلبات المواطنة الصالحة.

المراجع:

1. وهبة الزحيلي، أثار الحرب، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر، دمشق، 2009.
2. جمال الدين بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار صادر، دمشق، 2004.
3. سليمان بن عبد الله أبا الخيل، مقومات المواطنة الصالحة على ضوء تعاليم الإسلام ندوة بمركز الإمام تركي بن عبد الله، الرياض المملكة العربية السعودية، 2003.
4. بن داود إبراهيم، الإصلاحات الإدارية بين مقومات الحكم الراشد وأسس المواطنة الصالحة، مداخلة بالملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي بين التأصيل والحداثة، جامعة الجلفة، مايو 2013.
5. مسعود فلوسي، دور جمعية العلماء المسلمين في مواجهة المشروع الاستعماري في الجزائر، مداخلة بالملتقى الوطني لجمعية العلماء المسلمين، الجزائر، 2010.

قوانين وتشريعات :

- أمر رقم 06-01 مؤرخ في 28 محرم عام 1427 الموافق 27 فبراير سنة 2006، يتضمن تنفيذ ميثاق السلم والمصالحة الوطنية

- مرسوم رئاسي رقم 06-93 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يتعلق بتعويض ضحايا المأساة الوطنية
- مرسوم رئاسي رقم 94-06 مؤرخ في 29 محرم عام 1427 الموافق 28 فبراير سنة 2006، يتعلق بإعانة الدولة للأسر المحرومة التي ابتليت بظلم أحد أقاربها في الإرهاب
- مرسوم رئاسي رقم 06/124 مؤرخ في 72 صفر عام 7241 الموافق 72 مارس سنة 6002، يحدد كيفية إعادة إدماج أوتعويض الأشخاص الذين كانوا موضوع إجراءات إدارية للتسريح من العمل بسبب الأفعال المتصلة بالمأساة الوطنية .
- القانون رقم 08-99 المؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1420، الموافق 13 يوليو سنة 1999، المتعلق باستعادة الوثائق المدني، الجريدة الرسمية العدد 46 الموافق 13 يوليو 1999.

الهوامش

- 1/ وهبة الزحيلي، أثار الحرب، دراسة فقهية مقارنة، دار الفكر، سوريا، الطبعة الرابعة، 2009، ص 735
- 2/ وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ص 737.
- 3/ بن داود إبراهيم، الإصلاحات الإدارية بين مقومات الحكم الراشد وأسس المواطنة الصالحة، مداخلة بالملتقى الوطني حول الإصلاحات السياسية في العالم العربي بين التأصيل والحداثة، جامعة الجلفة، مايو 2013.
- 4/ جمال الدين بن مكرم بن منظور الإفريقي، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 2004، ج 15، ص 239
- 5/ جمال الدين بن مكرم بن منظور الإفريقي، مرجع سابق، ج 8، ص 267.
- 6/ سليمان بن عبد الله أبا الخيل، مقومات المواطنة الصالحة على ضوء تعاليم الإسلام، ندوة المواطنة الصالحة، مركز الإمام تركي بن عبد الله، الرياض، 2003
- 7/ سورة الزمر، جزء من الآية رقم 9
- 8/ سورة النساء، الآية 59
- 9/ سورة آل عمران الآية رقم 103
- 10/ سورة قريش الآيتين رقم 3 و4
- 11/ سليمان بن عبد الله أبا الخيل، مرجع سابق
- 12/ سورة آل عمران الآية 110
- 13/ سورة البقرة الآية رقم 83
- 14/ سورة النحل الآية رقم 125
- 15/ سورة فصلت رقم الآية 34
- 16/ مسعود فلوسي، دور جمعية العلماء المسلمين في مواجهة المشروع الاستعماري في الجزائر، مداخلة بالملتقى الوطني لجمعية العلماء المسلمين، الجزائر العاصمة، 2010.